الانتخابات المحلية
في تركيا 2019

المؤسسة العربية
للدراسات الاستراتيجية
ARAP STRATEJİK
ARAŞTIRMALAR MERKEZİ

www.asamcenter.com
info@asamcenter.com
asamerkezi@gmail.com

@asamerkezi

المحتوى

- المحتوى
- أولاً: البنية السياسية
- ثانياً: الاتجاهات الشعبية
- ثالثا: نظام الحكم
- رابعاً: الخارطة الادارية
- خامساً: الترشيح لرئاسة البلدية
- سادساً: التحالفات
- سابعاً: دعايات الأحزاب
- ثامناً: هل انتخابات 31 مارس انتخابات بلدية أم انتخابات بقاء وديمومة الدولة؟

المقدمة

نظمت المؤسسة العربية للدراسات الاستراتيجية ندوة بعنوان "الانتخابات المحلية في تركيا 2019.. قراءة في المتغيرات" تحدث فيها الباحث التركي والبرلماني السابق عن حزب العدالة والتنمية، رسول توسون، عن البنية السياسية في تركيا وطبيعة التحالفات السياسية القائمة في البلد. كما تطرق خلال الندوة إلى صورة نظام الحكم والمتغيرات التي طرأت عليه خلال السنوات الأخيرة وكيف سيؤثر ذلك على الانتخابات المحلية التي ستجرى في 31 مارس من العام الجاري 2019.

أولاً: البنية السياسية

عدد الأحزاب بلغ 96 حزباً حسب معطيات الادعاء العام التابع للقضاء العالي، ولكن الأحزاب التي تستحق مشاركة الانتخابات هي 13 حزبا فقط منها حزب العدالة والتنمية وحزب الشعب الجمهوري وحزب الشعوب الديموقراطي وحزب اليسار الديموقراطي وحزب الدعوة الحرة حزب الحركة القومية والحزب الجيد وحزب الوطن وغيرها.

الشرط في استحقاق المشاركة في الانتخابات مبني على المادة 36 من قانون الأحزاب التي تنص على أن "لمشاركة أي حزب ما في الانتخابات لا بد أن يقوم الحزب بإتمام تشكيل فروعها في نصف المدن التركية قبل ستة أشهر من يوم الاقتراع وعقد المؤتمر العام أو أن تكون له كتلة برلمانية لا تقل عن 20 نائباً."

ثانياً: الاتجاهات الشعبية

تعتبر القواعد الشعبية للأحزاب أن 70-80٪ من الشعب محافظاً بينما تتراوح نسبة من يتمسكون بالعلمانية المتشددة بين 20-30٪ وهذه النسبة هي التي تنزعج من الاسلام وتحاول إبعاده عن المجتمع كلياً عكس اتجاه أغلبية الشعب.

أغلبية الشعب لا يتفق على حزب واحد بل يتوزعون إلى أحزاب صغيرة، ويشكل حزب العدالة والتنمية أكبر حزب في هذا الجناح يليه حزب الحركة القومية، كما يتزعم حزب الشعب الجمهوري العلمانيين.

ثالثا: نظام الحكم

هنا لا بد من التطرق إلى تغير النظام في السلطة التنفيذية لكي نفهم الفارق بين الانتخابات الرئاسية والبلدية.

النظام البرلماني

كان النظام في تركيا نظاماً برلمانياً إلى أن تم تعديله بعد الاستفتاء الذي تم اجراؤه عام 2016. كان الحزب الذي يحصل على اغلبية المقاعد في البرلمان يحق له أن يشكل الحكومة بشرط الحصول على ثقة البرلمان. لكن إن لم يحصل أي حزب على اغلبية المقاعد فيأتي هنا دور الحكومات الائتلافية. ولكن تركيا عانت كثيراً من الحكومات الائتلافية، حيث فقدت جميع مكتسباتها التي حققتها في عهد حكومات الحزب الواحد مثل الحزب الديمقراطي وحزب العدالة وحزب الوطن الأم.

كانت الأحزاب الصغيرة التى تملك عدداً ضئيلاً من النواب تلعب دوراً هاماً في تشكيل الحكومات، وغالباً كانت تعرقل تشكيلها وبذلك يمتد الفراغ الحكومي لأشهر أو كانوا يشاركون في الحكومة ويعقدون الأمور من الداخل.

منذ سنة 1950 التي بدأت فيها عملية التعددية الحزبية وحتى سنة 2002، حين استلم حزب العدالة والتنمية السلطة، عاشت تركيا 19 سنة من عهد الحكومات المستقرة بيد حزب واحد، وظهرت فيها النهضة والتنمية، لكن 23 سنة كانت هناك حكومات ائتلافية فقدت فيها تركيا ما كسبته في عهد حكومات الحزب الواحد، وهذا يعني أن النظام البرلماني لا يضمن الاستقرار بل كان يضر البلد.

النظام الرئاسي

بعد أن حكم حزب العدالة والتنمية لمدة 16 سنة بمفرده طرح مشروع تغيير النظام من البرلماني إلى الرئاسي كي لا تخسر تركيا مكتسباتها.

وبعد افشال المحاولة الانقلابية القضائية في 17-25 ديسمبر 2013 اقتنع زعيم حزب الحركة القومية بهذا التغيير، حيث شاهد بيقين الهجمات الامبريالية التى استهدفت عرقلة نمو تركيا بأيدي عميلة وتم تغيير النظام إلى الرئاسي في استفتاء شعبي سنة 2016. وتم انتخاب أول رئيس في النظام الرئاسي سنة 2018 حيث فاز أردوغان بالرئاسة من الجولة الأولى للانتخابات.

وهذا يعنى أن مشاركة العلمانيين في السلطة عبر الحكومات الائتلافية باتت

مستحيلة. كما أن النظام الجديد قد سد باب السلطة التنفيذية أمام العلمانيين واليساريين فهم لم يستطيعوا ترشيح مرشح علماني بعيد عن الاسلام وإنما لجأوا إلى ترشيح المحافظين مثل أكمل الدين احسان أوغلو سنة 2014 وحاولوا أن يقنعوا عبد الله غول سنة 2018 للترشح للانتخابات الرئاسية عام 2018.

خلاصة الكلام أن النظام الرئاسي يفرض على البلد رئيساً محافظاً ويمنع رئيساً علمانياً من الوصول إلى رأس السلطة. وهذا مكسب هام للغاية بالنسبة للمحافظين، وبعبارة أخرى، مكسب للإسلام. فالمعارضة الشديدة التي يشنها العلمانيون ضد النظام الرئاسي تأتى من هذه الحقيقة!

هنا يجب أن نقول إن الانتخابات البلدية مهما كانت نتائجها فهي لا تؤثر على الرئيس المنتخب دستورياً وقانونياً. وحتى إن خسر حزب العدالة والتنمية في الانتخابات -استطلاعات الرأي تقول عكس ذلك-فإن الرئيس أردوغان سيستمر في الحكم إلى سنة 2023 وليس للمعارضة سبيل شرعي لإسقاط الرئيس!

رابعا: الخارطة الإدارية: من سيُنتَخَب في انتخابات البلدية؟

الخارطة الإدارية في تركيا

تنقسم تركيا إلى 81 محافظة (ولاية أو مدينة)، والولايات تنقسم إلى أقضية، التي تنقسم إلى بلدات وقرى والتي تنقسم بدورها إلى أحياء أو محلة.

لكل مدينة هناك (والي) أو (محافظ) يتبع وزارة الداخلية وينصب من قبل رئيس الجمهورية، وهو يمثل الحكومة في المدينة والأقضية والقرى التابعة لها. ولكل مدينة وقضاء وبلدة (رئيس بلدية) ينتخب من قبل الشعب مباشرة.

يوجد في تركيا مجموع 1397 بلدية تتوزع بين 30 بلدية للمدن الكبرى و51 بلدية للمدن الصغيرة و519 بلدية قضاء (مديرية) في المدن الكبرى و400 بلدية قضاء في المدن الصغيرة و397 بلدية في البلدات (محلة).

خلال انتخابات البلدية لعام 2019 التي ستجرى في 31 مارس 2019، سينتخب الشعب التركي كلاً من رؤساء البلديات وأعضاء المجالس المحلية والعمدة في كل حي، حيث يبلغ عدد العمداء (مختار) في عموم تركيا 50 ألف و192 مختاراً.

سيختار المواطن التركي خلال انتخابات البلدية المرشحين للمناصب التالية:

المدن الصغيرة	المدن الكبرى
رئيس بلدية المدينة	رئيس البلدية الكبرى
رئيس بلدية القضاء	رئيس بلدية القضاء
أعضاء مجلس البلدية	أعضاء مجلس البلديات
أعضاء المجلس المحلى العام	المختار
المختار	

خامساً: الترشح لرئاسة البلدية

كل من يتوفر فيه شروط الترشح يمكنه أن يرجع إلى حزبه لإعلان الترشح، ولكن الترشح فيه نظامان أو طريقتان: إما أن يترك الأمر إلى لجنة الانتخابات الرسمية: وهي تقوم بإجراء انتخاب بين أعضاء الحزب المتقدمين للترشيح والفائز بعدد الأصوات الأكثر يكون مرشحاً بصفة رسمية، وهذه الطريقة هي الأكثر ديمقراطية وأقل خلافاً داخل الحزب.

والطريقة الثانية يترك الأمر فيها إلى مكتب الحزب وهو يختار المرشح من بين المتقدمين، وهذه طريقة لا تتلاءم مع المنطق الديمقراطي، لكن الأحزاب كلها تفضل هذا الطريق الذي لا تنتهي مشاكله.

يظهر أحياناً بعد إعلان اسم المرشح خلافاً داخل بعض الأحزاب، وكثير من المتقدمين يستاؤون ويقاطعون أحزابهم، والبعض منهم يستقيل من الحزب ويترشح باسم حزب آخر. لاحظنا ذلك خلال حملة إعلان أسماء المرشحين لانتخابات البلدية حيث استقال بعض المتقدمين من أحزابهم وترشحوا على قائمة حزب اخر. معظمهم كانوا ينتمون إلى حزب الشعب الجمهوري وهناك عدد منهم من حزب العدالة والتنمية.

سادساً: التحالفات

هناك تحالفان اثنان في الساحة السياسية وهما: (تحالف الجمهور) الذي اتفق فيه حزب العدالة والتنمية مع حزب الحركة القومية، و(تحالف الشعب) ويضم حزب الشعب الجمهوري والحزب الجيد وحزب الشعوب الديموقراطي وحزب السعادة.

التحالف يتم بدعم مرشح واحد تم الاتفاق عليه مسبقاً بين الأحزاب، على سبيل المثال، حزب الحركة القومية لم يرشح أحداً في اسطنبول ولكنه يدعم مرشح حزب العدالة والتنمية. التحالف لا يجرى في كل المدن، ولكن تم الاتفاق في 50 مدينة على دعم مرشح واحد يقوم في أغلبها حزب الحركة القومية بدعم مرشح العدالة والتنمية.

سابعاً: دعايات الأحزاب

في الظاهر نرى سباقاً سياسياً يسعى فيه الجميع للفوز في الانتخابات، لكننا إذا ألقينا الضوء على أهداف التحالفات عبر الدعايات الخاصة بهم، نلاحظ جدالاً لا يتعلق باختيار رئيس للبلديات، بل صراعاً عنيفاً يستهدف احباط حزب العدالة والتنمية وخصوصاً الرئيس أردوغان.

المسؤولون والمتحدثون عن (تحالف الشعب) يقولون بصراحة إنهم يستهدفون افشال حزب العدالة والتنمية. فبدلاً من عرض مشاريعهم للناخب، يظهرون حقدهم وعداءهم لأردوغان وحزبه!

فمثلاً يقول رئيس حزب الشعوب الديمقراطي: إننا سنفوز في كردستان ونفشل أردوغان في الغرب!

والأحزاب الأخرى في تحالف الشعب يركزون أيضاً على إفشال أردوغان ولا يتحدثون عن وعودهم ومشاريعهم بل يركزون على انتقاد أردوغان وحزبه. المعارضة متفقون على أن يحولوا انتخابات 31 مارس إلى استفتاء عام حتى يقولوا، إذا تراجعت أصوات العدالة، أن أردوغان فقد دعم الشعب وبالتالي فقد شرعيته.

كما قلت في البداية، حتى وإن خسر حزب العدالة جميع البلديات - والاستطلاعات تشير إلى عكس ذلك-رئاسة أردوغان ستستمر إلى نهاية عهدته، وهذا من إيجابيات النظام الرئاسي. ولكن الهدف هو إنزال المعارضين إلى الشوارع واقامة تظاهرات تعم البلاد وبالتالي سيطالبون انتخابات مبكرة لتنحى أردوغان!

ثامنا: هل انتخابات 31 مارس انتخابات بلدية أم انتخابات بقاء الدولة ومسألة وجود؟

يقول أردوغان إن هذه الانتخابات ليست عبارة عن انتخابا بلدية بل هى انتخابات بقاء الدولة وديمومتها!

للأسف الشديد، المعارضة بمواقفها تلك تخدم الامبريالية الغربية التي لا تريد تركيا القوية والمستقلة. حيث حاولت الامبريالية الغربية اسقاط أردوغان خلال الـ 17 سنة الماضية 7 مرات بأيدي عملائها وبطرق مختلفة. فتارة خططوا لانقلاب عسكري وتارة رتبوا انقلاباً قضائياً وتارة بمسيرات وتظاهرت للإطاحة بأردوغان ومنها:

- استعدادات اركنكون 2003
- تهديد الجيش ببيان في الموقع الرقمي بشكل رسمي في انتخاب رئيس زوجته محجبة 2007
- دعوى لإغلاق الحزب 2008
- أحداث قيزى بارك 2011
- محاولة اعتقال رئيس المخابرات 2012
- محاولة انقلاب قضائي 2013
- محاولة انقلاب عسكري 15 تموز 2016

هذه المحاولات لم تكن مبادرات محلية وراء كل تلك المخططات، بل نرى بصمات المخابرات الاجنبية! ولكنهم فشلوا في كل تلك المحاولات.

ولكن لماذا هذا الحقد على أردوغان؟

لأن أردوغان خلال 17 سنة أخذ تركيا من حافة الهاوية إلى دولة غنية كبيرة قوية مستقلة، تتصرف بقرارات نفسها ولا تخضع لإملاءات خارجية.

- كان إجمالي الناتج القومي 230 مليار دولار وارتفع إلى 850 مليار دولار
- التصدير كان بقيمة 36 مليار دولار وارتفع إلى 165 مليار دولار
- دفعت تركيا ديونها لصندوق النقد الدولي وتخلصت من ضغوطاته
- رصيد البنك المركزي كان 20 مليار دولار وارتفع إلى 120 مليار دولار
- كان الاكتفاء الذاتي في التصنيع الدفاعي حوالي 35 ٪ والان ارتفعت النسبة إلى 65 ٪

حققت تركيا ارقاما قياسية في عهد أردوغان وتخلصت من براثن الامبريالية من الناحية الاقتصادية إلى حد كبير، وتخلصت من النظام الوصائي الذي كان يخدم للامبريالية.

ولكن المعارضة بتحالفاتها ومواقفها تسر الامبريالية وتخدمها والشعب التركي لن يسمح لها بإطاحة أردوغان الذي صمد وقاوم كل محاولات اسقاطه، وسيواصل الدعم له وسيصوت لصالحه.

المؤسسة العربية
للدراسات الاستراتيجية
ARAP STRATEJİK
ARAŞTIRMALAR MERKEZİ

www.asamcenter.com
info@asamcenter.com
asamerkezi@gmail.com

@asamerkezi
Şirinevler Mahallesi, Mithatpaşa Cd, Hakan İş Merkezi
No:2 K:2 D:12, 34188 Bahçelievler/İstanbul - Türkiye